بناء الدولة في أدبيات النظرية السياسية المعاصرة: دراسة لدور العدالة الاجتماعية.

State Building in Contemporary Political Theory: A Study of Social Justice's role.

طالبة دكتوراه آلاء الرحمان بن مساهل.

المخبر: مخبر العلوم السياسية الجديدة.

جامعة محمد بوضياف المسيلة.

البريد الالكتروني: alaerrahmane.benmessahel@univ-msila.dz

ملخص:

عرفت عملية بناء الدولة العديد من التحولات والمتعلقة أساسا بالتحديات من داخل وخارج الدولة خاصة تدفقات العولمة، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تكييف المشروع الليبرالي والنظرية السياسية المعاصرة ذات الأيديولوجية الغربية المتطورة في دول غير غربية نامية. يعالج المقال كيفية معالجة النظرية السياسية المعاصرة خاصة نظرية جون رولز لظاهرة بناء الدولة في ظل متغير العدالة الاجتماعية. وقد التأكيد على ضرورة المزاوجة بين الأسس الأخلاقية وإصلاح التصدعات التي آلت إليها المجتمعات، والإلزام القانوني الدستوري.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، نظرية العدالة، النظرية السياسية المعاصرة، العدالة الإجتماعية، الفكر الليبرالي.

Abstract :

State building process has witnessed many transformations related mainly to challenges from inside and outside the country, especially the flows of globalization. This study aims to try to adapt the liberal project and contemporary political theory with a developed Western ideology in non-western developing countries. The article deals with how contemporary political theory, especially John Rolls' theory of state-building phenomenon under the variable of social justice, is addressed. He emphasized the necessity of mixing the moral foundations, repairing the cracks that societies have become, and constitutional legal binding.

Key words: State building, theory of justice, contemporary political theory, social justice, liberal thought.

Résumé :

Le processus de construction de l'État a connu de nombreuses transformations liées principalement aux défis internes et externes au pays, en particulier les flux de la mondialisation. Cette étude vise à tenter d'adapter le projet libéral et la théorie politique contemporaine à une idéologie occidentale développée dans les pays en développement non occidentaux. L'article traite de la façon dont la théorie politique contemporaine, en particulier la théorie de John Rolls du phénomène de construction de l'État sous la variable de la justice sociale, est abordée. Il a souligné la nécessité de mélanger les fondements

Mots-Clés : Construction de l'État, théorie de la justice, théorie politique contemporaine, justice sociale, pensée libérale.

مقدمة:

اتجهت دراسات عديدة إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة والمؤسسات، وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي ركز على الأساس الاجتماعي، ولما كانت الحاجة ماسة إلى بناء الدولة لتلبية المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الاجتماعية والوجود الإنساني وصيانة أمنه وبقائه، فقد اهتم الفكر الإنساني بأنماط هذا البناء والاهتمام بمكوناته وآليات عمله، لتحقيق المزيد من فاعليته، خصوصا في الدول حديثة الاستقلال، التي عانت من ويلات الاستعمار، كان الدور المناط بعملية بناء الدولة يعكس الاحتياجات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والذي يعتبر هدف تأسيس الدولة ، فإن الكثير من حالات بناء الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا تكشف عن عديد أشكال عدم الاتساق بلجوئها إلى نماذج جاهزة، غربية اختزالية لا تستجيب للاحتياجات والمتطلبات الحقيقية لمجتمعات الدول النامية حيث تكشف هذه العملية عن تبيئة للنظريات، وهو ما يستدعي مراعاة الحقائق والسياق الثقافي والتاريخي للبلد محل تلك الهندسة حتى يحقق تلك الاحتياجات.

بناءا على ذلك يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف تعالج النظرية السياسية المعاصرة ظاهرة بناء الدولة في ظل متغير العدالة الإجتماعية؟

تنضوي عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1- ماذا نقصد بالعدالة الاجتماعية؟

2– ما هو مضمون المشروع السياسي لرولز؟ وكيف يمكن له أن يكون كفيلا بتحويل حالة اللاعدل نحو بناء دولة تقوم على قيم العدالة؟

3– هل تقوم عملية بناء الدولة على العدالة الاجتماعية كأساس اجتماعي وأخلاقي أساسي في النظرية السياسية المعاصرة؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الموضوعية، يتم صياغة الفرضية التالية:

تحقيق العدالة الاجتماعية والتركيز على الأسس الأخلاقية يسهم في إنجاح عملية بناء الدولة.

أهداف المقال:

- ✓ تكييف المشروع الليبرالي والنظرية السياسية المعاصرة ذات الأيديولوجية الغربية في دول غير غربية نامية.
- ✓ إبراز دور الأسس الأخلاقية عامة والعدالة الاجتماعية خاصة في عملية بناء الدولة.
- ✓ محاولة المزج بين المعايير الأخلاقية التي تطرحها نظرية العدالة **لراولز** والأسس القانونية الإلزامية التي يطرحها مفهوم الدولة.

قصد الإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضية، يتم تقسيم المقال إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث يعالج المحور الأول السياق ألمفاهيمي للعدالة الاجتماعية، بينما المحور الثاني فيعرض العدالة الاجتماعية في أدبيات النظرية السياسة المعاصرة، أما المحور الثالث فيعالج عملية بناء الدولة على أساس العدالة الاجتماعية.

2. السياق المفاهيمي للعدالة الاجتماعية.

1.2 تعريف العدالة.

العدالة هي العمل وفقاً لمتطلبات القانون، سواءً ارتكزت هذه القواعد على الإجماع البشري أو على المعايير الاجتماعية، والعدالة مفهوم واسع تُنادي به جميع الشعوب وتطمح لتحقيقها نظراً لأهميتها في خلق نوع من المساواة بين مختلف أبناء الشعب الواحد. أما المفهوم العام للعدالة فهي تصوُّر إنساني يُركز على تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع من حيث الحقوق، ويحكُم هذا التصوُّر أنظمة وقوانين يتعاون في وضعها أكثر من شخص بطريقة حُرة دون أي تحكُّم أو تدخُّل، وهذا حتى تضمن العدالة تحقيق المساواة بين جميع الأشخاص داخل المجتمع.

وقد عرفها العدالة كما عرفها ابن منظور الأفريقي في لسان العرب، تحيل على الاستقامة والإنصاف والمعاملة بالمثل (**بلعبكي، 2014، ص.150**). مثلما اغتصبت السلطة واستطال استمرارها، غابت العدالة بفعل احتكار الثروة والتحكم في مصادرها، في إطار تخالف السلطة والثروة. ولا بد من التأكيد ونحن نرصد مظاهر ضمور قيمة العدالة الاجتماعية في الفضاء الإفريقي، أن الإمعان في احتكار السلطة والاستبداد بالثروة ولد شعورا جديدا.

أنواع العدالة:

- ✓ العدالة المساواتية بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين.
- ✓ العدالة السياسية كحق الترشح والعمل السياسي.

- ✓ العدالة الاجتماعية مثل الحاجات الطبية والعلاجية والإنسانية وفرص الحصول على العمل.
- ✓ العدالة القضائية وهي الحق في إجراء محاكمة عادلة ومتوازنة مع الجرم المرتكب.
- ✓ العدالة الاقتصادية وتكمن في التوزيع العادل للثروات، ووجود نظام اقتصادي يرتكز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر المستلزمات المعيشية للجميع من دون تمييز أو تفريق.

إن مفهوم العدالة ينطوي على دلالات فلسفية عديدة ومختلفة، يجعلها تشكل نقطة اهتمام العديد من الفلاسفة في أزمنة مختلفة. فالعدالة هي قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالعدالة محور أساسي في الأخلاق وفي الحقوق في الفلسفة الاجتماعية وهي قاعدة تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية، **(تتيات وبلعزوقي، 2014، ص.1231)**.

تعريف جون رولز للعدالة:

أن اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة، يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفرض التزاما أخلاقيا عليهم. **(ص.1232)**.

يعرفها كذلك على أنها : **"الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية كما هي في الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفوءة**

وجيدة التشكيل لابد من إصلاحها وإبطالها إن كانت غير عادلة"(رولز، 2011،ص.29).

2.2 تعريف العدالة الإجتماعية.

وعلى الرغم من وفرة الدراسات عن العدالة الاجتماعية، إلا أنه يصعب الحصول على تعريف دقيق للمفهوم، فهناك من يحصرها في مفهوم العدالة والمساواة.

قصد بالعدالة الاجتماعية تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كلتيهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام. وهي أيضاً الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. **(شكر، 2016، ص.75).**

وتشمل العدالة الاجتماعية عناصر من قبيل التوزيع العادل والمنصف للثروة والموارد الاجتماعية، وتكافؤ إمكانية الحصول على الحماية والفرص، وتكريس الدولة للموارد لجميع

مواطنيها وسكانها وإشراك الهيئات المكونة في عملية صنع القرار .وتشكّ العدالة الاجتماعية أساس حيوي لتعزيز التنمية الاقتصادية والوحدة الاجتماعية والشرعية السياسية .وعلى النقيض من ذلك، فإن غياب العدالة الاجتماعية وتجاهلها يمكن أن يشكلا دافعاً لفك الارتباط الاجتماعي وإحباط المواطنين وعدم الاستقرار، الأمر الذي يشكّل مخاطر عميقة على مستقبل الحكومات والدول (**سعيد وهيمان، 2017، ص.2**).

كما تكشف توسع مفهوم العدالة لتقوم على المساواة الاجتماعية وليس الطبيعية فقط ولتأخذ الحرية في الحسبان بوصفها أحد مركباته، حيث قسم "**أرسطو**" العدالة بمعنى الإنصاف في توزيع حصص الأفراد، إلى شكلين: عدالة التوزيع وعدالة التصحيح والحصة المنصفة التي يحصل عليها شخص ما لا تكون بالضرورة حصة متساوية مع غيره، فالتناسب بين الحصص يجب أن يخضع للتناسب بين الأشخاص. وإذا لم يكونوا متساويين فمن العدال ألا تتساوى حصصهم (**بشارة، 2013، ص.6**).

3–العدالة الاجتماعية في النظرية السياسية المعاصرة.

تعّد نظرية العدالة عند **رولز** أهم محاولة فلسفيّة بعد النظريات التعاقديّة في القرن السابع والثامن عشر، لبناء قاعدة نظرية صلبة للممارسة الليبراليّة، فقد أّكد أّ ن الهدف هو تقديم تصور للعدالة يمّكن من تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال **لوك وروسو وكانط** .

فالعدالة حسبه هي الأساس الأول لكل المؤسسات الاجتماعية والشرط الجوهري الذي لا يمكن تجاوزه والذي من خلالها يتقبل المؤسسات أو ترفض وتستبدل بمؤسسات

أخرى عادلة فالعدالة هي أساس هيكل المؤسسات الإجتماعية. لذا ينبغي أن تسير جميع الإجراءات التشريعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وفق مبادئ العدالة.

مبادئ نظرية العدالة عند جون رولز:

أعاد رولز صياغة المبدأين في مراجعته اللاحقة لنظرية بحيث أصبح على الشكل التالي:

المبدأ الأول: مبدأ الحرية: كل شخص له نفس الأهلية المطلقة التي لغيره ضمن منظومة مناسبة تماما من الحريات القاعدة المتساوية.

المبدأ الثاني: مبدأ الاختلاف: يجب أن تستجيب أشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لشرطين هما: يجب في المنطلق ترتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع ضمن ظروف عدالة متكافئة الحظوظ، ثم يجب أن تكفل أكبر قدر من المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرمانا. **(تتيات وبلعزوقي، ص.1236)**.

وعليه فقد صمم رولز نظريته في العدالة لكي تطبق على المؤسسات الاجتماعية أي على البنية الأساسية والتي تعد المادة الأولية للعدالة كما تعد من بين الأفكار الأساسية في نظرية العدالة، ويقول جون رولز في هذا الصدد: " **إن البنية الأولية للعدالة هي البنية الأساسية للمجتمع أو بدقة أكبر الطريقة التي توزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية**" **(رولز، 2011، ص.34)**. ويقصد بالمؤسسات الرئيسية الدستور السياسي، الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية التي من خلالها تحمى الحريات الأساسية للأفراد، كما

تحدد هذه المؤسسات الحقوق والواجبات للأفراد وتؤثر في إمكانية نجاح حياتهم وتحدد تقسيم المنافع بين الأفراد والمنافع التي تنتج من خلال مشاريعهم المشتركة.

يضيف جون رولز فكرة أساسية أخرى وهي فكرة المجتمع باعتباره نظاما منصفا من التعاون الاجتماعي، حيث تعتبر اللبنة الأساسية لتطوير مفهوم سياسي لعدالة نظام ديمقراطي، وتطرح هذه الفكرة على الأساس التالي (**رولز، 2009، ص.92**):

- ✓ فكرة المواطنين أي أولئك المنخرطين في التعاون لاعتبارهم أشخاص أحرار ومتساوين.
- ✓ فكرة مجتمع حسن التنظيم أي مجتمع منظم تنظيما فعالا بواسطة مفهوم عام للعدالة.

ومن هنا نصل إلى أن المجتمع يبنى من طرف الافراد الأحرار المتساوين؛ وهي فكرة المجتمع جيد التنظيم، الذي يتصور الخير لأفراده كما يتميز بكونه محكوما بتصور عمومي للعدالة، ففي هذا المجتمع يحترم كل فرد مبادئ العدالة نفسها التي يعرف أن كل فرد آخر يحترمها بالقدر نفسه، كما أن المؤسسات الاجتماعية القائمة تحترم هذه المبادئ وتجسدها (**رولز، ص.94**)؛ أي أن الأفراد يمتلكون قدرات وكفاءات أخلاقية بصفتهم أعضاء المجتمع بهذه الكفاءات والقدرات الأخلاقية هذه الأخيرة التي يحددها جون رولز في كفاءتين هما:

1– القدرة على الحس بالعدالة: وهي القدرة على الفهم والتطبيق والعمل إنطلاقا من مبادئ العدالة السياسية التي تعين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي.

2– القدرة على تحصيل مفهوم الخير: أي القدرة على حيازة مفهوم الخير ومراجعته ومتابعته العقلانية وهذا المفهوم هو مجموعة منظمة من الغايات النهائية والمقاصد التي تعين مفهوم الشخص لمت هو قيم في الحياة الإنسانية (**رولز، 2011، ص.112**).

ومن خلال تحلي الأفراد بهذه الكفاءات الأخلاقية يصبحون جاهزين للانخراط في تعاون اجتماعي نافع للجميع حيث يتبادل الأفراد من خلال التعاون المنافع كما تجعلهم هذه الكفاءات الأخلاقية يسعون لاحترام شروط التعاون وشروط العدالة، وعليه نصل إلى المبدأ الذي يبحث جون رولز من خلاله تحقيق العدالة كإنصاف وتحقيق الرفاهية للجميع وهو مبدأ التعاون أي أنه يبحث على وضع مبدأ التعاون في مقابل الروح الفردية، لأن التعاون يوحد الصفوف ويقضي على الفردانية والتشرذم والأنانية.

ويقول في هذا الصدد: " **يعتبرون متساوين بمعنى أنهم يتمتعون، إلى الحد الأدنى الجوهري بالقوى الأخلاقية الضرورية للانخراط في تعاون اجتماعي لمدى حياة كاملة وللمشاركة في المجتمع كأشخاص متساوين**"، (رولز، 2011، ص.114).

ومنه نصل إلى الإقرار بأن المفهوم العام للعدالة في مجتمع جيد التنظيم يوفر وجهة نظر معترف بها ومشتركة يستطيع المواطنون بواسطتها أن يقاضوا مؤسساتهم السياسية والاجتماعية أو بعضهم البعض في كل ما يتعلق بمطالب حقهم السياسي، وبذلك يمكن تطبيق أسس العدالة والمساواة.

ثانيا: مبادئ العدالة.

ينطلق جون رولز في اقتراحه وتأسيسه لمبدأي العدالة من التساؤل التالي:

" ما هي مبادئ العدالة الأكثر ملاءمة لتعيين الحقوق الأساسية والحريات ولتنظيم ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في نظرات المواطنين العامة على مدى حياة كاملة؟ **(رولز، 2009، ص.111)**.

وبذلك فهو يسعى إلى وضع مبادئ أكثر اتساقا لضمان الحقوق الأساسية والحريات من جهة، وضمان التوزيع العادل للمنافع والثروات الاجتماعية من جهة أخرى، حتى تزول مظاهر اللامساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الليبرالي. كما يجب أن تكون صالحة مدى الحياة أي يبحث على مبادئ تصمد على مرور الزمن مع كل البدائل التي عرفها تاريخ الفلسفة في مجال العدالة السياسية، وبعد إخضاع الأطراف المشاركة في عملية التفاوض في الوضع الأصلي لمجموعة من الشروط والضوابط التي وضعها جون رولز وكذلك بعد أن يصبحوا في شراكة اجتماعية وبعد دراستهم لمختلف المبادئ التي حالت دون تحقيق للمساواة ولا ضمان للحقوق والحريات، والتوزيع غير العادل للمنافع. وبذلك " يختارون معا في فعل مشترك واحد ومجمع عليه المبادئ التي سوف تخصص الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد التقسيم للمنافع الاجتماعية"**(رولز، 2011، ص.115)**.

1- **مبدأ حفظ الحريات الأساسية:**

يضع من خلال هذا المبدأ جميع أفراد المجتمع متساوين في الحريات الأساسية ويجعل مسؤولية ضمان تمتع كل فرد بهذه الحريات بالتساوي مع غيره تخص الحكومة والمؤسسات القضائية للمجتمع التي تسهر على ضمان وحماية هذه الحريات من أي اعتداء أو انتهاك كما أن

التعاقد على مبدأ المساواة والعمل به هو السبيل إلى بناء مجتمعات تتبع نظم ديمقراطية مبنية على الدستور.

2- **مبدأ التفاوت أو اللامساواة:**

يطبق على توزيع الدخل والثروة، كما يهدف إلى تأسيس العدالة الاجتماعية لكنه يراعي حقيقة أنه في مجتمع ذي مساواة مطلقة تتعرض الإنتاجية لخطر الانخفاض كثيرا إلى حد يتضرر الجميع حتى الأكثر حرمانا، ويؤكد جون رولز إذ أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية عادلة فقط إذا كانت منتجة لمزايا تعويضية للأفراد الأكثر حرمانا (مبدأ الاختلاف)، ويعتقد جون رولز إذن أنه لا يوجد تفاوت لأي عدالة في الحقيقة أو عددا قليلا يتحصل امتيازات أعلى من المتوسط .

4–بناء الدولة على أساس العدالة الاجتماعية.

تعترض عملية بناء الدولة مجموعة من الإشكاليات أهمها: " **كيف نسير الحكم دون انتهاك السيادة؟ وذلك في ظل:**

1– زيادة المتطلبات الداخلية.

2– زيادة الفواعل في بيئة عولمية.

3– القدرات الوظيفية للدولة القومية.

4– زيادة التهديدات العابرة للحدود.

والعدالة الاجتماعية تقع في مصف زيادة المتطلبات الداخلية والقدرات الوظيفية للدولة القومية، وفي هذا انطلق رولز من إخفاق الاتجاهات الليبرالية الجديدة في تصوراتهم حول عملية بناء الدولة، حيث قدم هؤلاء منطقا يقوم على تجريد السياسة والأخلاق من

الغايات العليا معتبرين أن السوق وحتميته الاقتصادية يعدان مرجعا للتنظيم السلمي للمجتمع الحديث، ولم تعد الدولة موضوعا للفكر النقدي بل صارت شأنا تكنتوقراطيا تابعا للاقتصاد والعلوم التقنية، وبمعنى آخر فقدت الدولة دلالتها كسلطة عليا قادرة على ضمان حقوق كل المواطنين ، كما فقدت العدالة دلالتها كسلطة عليا قادرة على ضمان حقوق كل المواطنين، كما فقدت العدالة معناها من حيث هي حق الجميع في الحرية والمساواة و حقوق الإنسان التي صوغت ظهور الدولة الليبرالية نفسها (**بن جيلالي، 2016، ص.15**).

اتجه موقف رولز نحو إحياء الفلسفة السياسية وإبراز مواقفها وأولويتها على العلم في ميدان التنظيم السياسي من خلال تأكيد أهمية العدل على الفعالية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضته المعطيات الحالية، ومن ثمة بناء الدولة الديمقراطية القائمة على العقلنة الشاملة للهويات الأساسية المنسجمة مع العدالة الاجتماعية. وقد بنى العدالة كإنصاف على إجراءات صورية اتخذها كمنطق جديد للبناء السياسي والاجتماعي الديمقراطي العقلاني والعادل، على أنقاض نقد الدولة الليبرالية في أمريكا وأيديولوجيتها المتمثلة في النظرية النفعية المتسببة في جل المشاكل والأزمات.

وبذلك يعد جون رولز من بين الوجوه البارزة في الفلسفة السياسية المعاصرة، خاصة بعد أن أعاد فتح مجال سؤال الأخلاق والسياسة داخل المجتمعات الغربية من خلال مشروعه السياسي، الذي جوهره نظرية العدالة، والذي حاول من خلاله ترسيخ فضيلة العدالة داخل المجتمعات الليبرالية.

اتجه موقف راولز نحو إحياء الفلسفة السياسية وإبراز موقفها وأولويتها على العلم في ميدان التنظيم السياسي من خلال:

1- تأكيد أولوية العدل على الفعالية.

2- أولوية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتالي المدافعة عن العقلية الشاملة للحريات الأساسية والمنسجمة مع العدالة الاجتماعية، إضافة إلى إقامة تصور بديل لعملية بناء الدولة قائم على مبدأ " العدالة كإنصاف" كشرط إجرائي لبناء مبادئ العدل في الدولة المعاصرة.

وفق معادلة تقوم على: إعادة **بناء الدولة = الشرعية+ العدل**.

ومنه فإنّ عملية بناء الدولة يوجّهها نظرياً براديم العدل وأسس الشرعية الذي يمكن أن يؤسس لنا نموذج لدولة قائمة على متغير الاستجابة، خاصة وأنه لا يكفي لمؤسسات الدولة أن تكون عاملةً بطريقةٍ صحيحةٍ، بل لابدّ من أن تحظى بنسبة مُعتبرة من الشرعية لدى المجتمع من جهة، وأنّ قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة لا تزال تحتل مكانةً ضمن جدول أعمال الليبرالية الجديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنه في الوقت الحاضر لا يوجد بديل حقيقي لنموذج. وفي هذا الاتجاه يمكن أن نبحث عن تصور مقارب وشامل لعملية بناء الدولة، يستند إلى الليبرالية الجديدة معيار وظيفي هو الاستجابة وُفقاً لاحتياجات الفرد في المجتمع.

ظلت ليبرالية رولز السياسية في العدالة محل نقد العديد من المفكرين التابعين لاتجاه الجماعاتي، خاصة عند النظر في ما هو العادل (الحق) وغير العادل على المستوى السياسي ممثلا بالدستور والتشريع المحكوم بمبادئه. من هؤلاء المفكرين **ويل كاميلكا ومايكل ساندل**، فالأول يتميز بحداثة طرحه مقارنة بمفكرين كبار ممن انتقدوا النظرية. وكذلك لم يسلم هذا الطرح من انتقادات ونقاشات عامة ثدمها آخرون، على درجة كبيرة من الحضور الفكري عالميا، وربما أهمهم يورغن هابرماس الذي يقدم نقدا مفاهيميا شاملا تركز على ليبرالية رولز السياسية. والتشكيك في الإمكان الإنساني الكوني لنظريته في العدالة، ومقاربتها في الحريات والحقوق الأساسية، بما ينسجم ونظريته في الفعل التواصلي وفلسفته عموما (**محمود، 2014، ص.282**).

وبذلك تعبر عملية بناء الدولة عن جملة من المؤسسات والقواعد والوظائف والأنظمة المجسدة لعقائد النخب الحاكمة وتصوراتهم ومذاهبهم، خلال الوقائع الاجتماعية وتصورات مختلفة. الداخلية والتفاعلات الدولية، أدوارا معتبرة في وضع صياغة هذه العملية بدرجات (**بن صالح، 2015، ص.5**).

5– النتائج ومناقشتها:

وبناءا على ما سبق، وبعد معرفة علاقة العدالة الاجتماعية كأبرز طرح للنظرية السياسية المعاصرة التي تقع ضمن الفكر الليبرالي السياسي المعاصر القائم على التحررية؛ يمكن استخلاص النتائج المتمثلة في:

✓ حاول الفكر الليبرالي السياسي عند جون- رولز أن يقدم عرضا أو إطارا للقيم العظمى(العدالة كإنصاف المساواة السياسية الحرية– – المدنية المساواة المنصفة الأسس الإجتماعية واحترام الذات عند المواطنين ..الخ.

يبحث جون رولز من خلال نظريته في العدالة إصلاح التصدعات التي آلت إليها المجتمعات، حيث يعمل على إخراج المجتمعات من حالة اللاعدل، ومن حالة الطبقية والتمييز ومن حالة المعاناة والضعف والفقر، حيث يأتي بنظريته في

✓ العدالة لتكون بديلا للمذهب النفعي الذي يراه أنه سبب التصادم والاختلاف والظلم واللاعدل.

✓ يقوم رولز على التزام متطلبات العدالة على أسس أخلاقية مكملة للإلزام الدستوري القانوني، ويشدد كغيره من الليبراليين في السياسة\ن على ضرورة بقاء الدولة على الحياد في ما يتعلق بالخصوصيات الثقافية.

الخاتمة:

رغم أن مشروع جون راولز يعطي طرحا لتحقيق العدالة داخل المجتمعات ، إلا أن تطبيقه يبقى حبيسا في أرشيف الدول الليبرالية العظمى التي تبحث في تكريس الصدام داخل الدول وبين الدول كذلك، لكي تمحي وجودها وهويتها وتمحي تاريخها ولكي لا تهدد وجودها ولا تنافسها، كما أنها مستحيل أن تفرط في تحقيق مصلحتها والتي يكرسها مذهبها النفعي البراغماتي، وهذه الدول تبحث عن الشعوب التي تعيش الفوضى والحر ب و الحالات الاجتماعية المتردية، لكي تتحول عندها إلى أسواق خارجية ومواطن للثروات الباطنية والبشرية ولكي تبسط عليها هيمنتها وتجعلها مراكز للتجارب المختلفة في كافة المجالات.

قائمة المراجع:

1– الكتب:

1- بلعبكي، أحمد، (2014)، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي** (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- رولز، جون. (2011)، **نظرية في العدالة**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

3- محمود عثمان، محمد. (2014)، **العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر بحث في نموذج رولز** (ط.1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

4- كيميلكا، ويل. (2003)، **المساواة الليبرالية** (ط.1). باريس: لاديكوفارت.

2– مقالة من مجلة او دورية:

1- الراضي، صابر عادل وغضيب شيال، أحمد. (2010)، **الفكر الليبرالي السياسي المعاصر بحث في نموذج رولز** (10)، 89-115.

2- بشارة، عزمي، (ربيع 2010)، **مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين** (5)، 7-26.

3- تتيات، على وبلعزوقي، (2014)، **العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز. مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية**، 28(5)، 1226-1252.

4- زدام، يوسف وهمال، عبد المالك، (جانفي 2010)، **الأمن المجتمعي وتحديات الاستقرار في البلدان العربية قراءة في تأثير البنى الاجتماعية والعدالة التوزيعية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**(10)،166-181.

5- بن جيلالي، محمد أمين. (أكتوبر 2016)، **بناء الدولة المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 1-20.

3- اعمال ملتقى او مؤتمر

1- سعيد، نادر وهيمان، نيكولاس. (2017). **تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مبادرة ديمغرافية: تلبية الاحتياجات الفريدة للشباب والنساء واللاجئين**. قدم إلى الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل، بيروت.

4- برسائل الماجستير او الدكتوراه:

1- بن صالح، عبد الله. (2015). **عملية بناء الدولة في مالي دراسة تقويمية**. مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.